مجتمع

بنغلادش: مصرع 26 شخصاً جراء غرق عبّارة

توفي 26 شخصاً جراء غرق عبّارة في بنغلادش كانت تنقل نحو خمسين راكباً يوم الأحد، إثر اصطدامها بمركب آخر وسط البلاد فيما عمليات البحث مستمرة عن ناجين محتملين. وأفاد مسؤولون أنّ العبارة غرقت في نهر شيتالاكسيا، إذ كانت تنقل ركاباً مغادرين بعدما أعلنت الحكومة إغلاقاً لسبعة أيام في البلاد، اعتباراً من أمس الاثنين لمكافحة فيروس كورونا. وقال قائد الشرطة المحلية، ديباك ساها، إنّ عاصفة قوية هبت بعد الحادث عرقلت جهود الإنقاذ. ويعتمد ملايين الأشخاص على العبّارات في تنقلاتهم. (فرانس برس)

الجزائر: إلغاء مشروع قانون سحب الجنسية

كشف الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، عن إلغاء مسودة القانون المتعلقة بسحب الجنسية من الناشطين المقيمين في الخارج، والذين يثبت تورطهم في أنشطة تهدد أمن الدولة. وقال تبون إنّ المشروع توقف لأنّه أسيء فهمه. ويُفهم من التفسيرات التي قدمها تبون حول سحب مشروع القانون أنّ طرحه كان خطوة متسرعة، ولا تخدم مصالح الجزائر، لكنّه شدد على أنّ «هناك طرقاً أخرى ندافع بها عن أمن الدولة». وفُهم القانون عند طرحه كردّ فعل على معارضين يطالبون بانفصال منطقة القبائل ذات الغالبية من السكان الأمازيغ. (العربي الجديد)

إندونيسيا: سيول تقتل العشرات

لقي أكثر من 97 شخصاً حتفهم، وفُقد عشرات بسبب سيول وفيضانات وانهيارات أرضيّة في إندونيسيا، وتيمور الشرقيّة المجاورة، ما دفع بالآلاف إلى البحث عن ملاذ في مراكز الاستقبال. كما أدّت الأمطار الغزيرة إلى فيضان سدود وخزانات مياه اجتاحت آلاف المنازل في وقت يسعى فيه عمال الإغاثة إلى مساعدة المتضررين.

وذكر المتحدّث باسم وكالة إدارة الكوارث، راديتيا جاتي، أنّه «ثمة 97 قتيلاً وفقدان العشرات، حتى الساعة» في حين، توفي ما لا يقل عن 21 شخصاً في تيمور الشرقيّة، بحسب مصدر رسمي. أما التحدي الأكبر لعمليات البحث فيتمثل بالوحول والطقس الرديء. وأوضح مدير وكالة إدارة الكوارث في فلوريس الشرقية، ألفونس هادا بيثان، أنّ «الأشخاص الذين جرى إجلاؤهم مبعثرون في أماكن عدة، وكثيرين منهم يحتاجون إلى أدوية وأغذية وأغطية» لافتاً إلى أنّ «كثيراً من الأشخاص ما زالوا مطمورين، وللأسف نجهل عددهم».

وفي جزيرة ليمباتا الواقعة في منتصف المسافة الفاصلة بين فلوريس وتيمور، جُرفت أجزاء من بعض البلدات الواقعة على مرتفعات، نحو الساحل بسبب انزلاقات التربة. وأظهرت مشاهد أبناء المنطقة يدخلون الوحول حفاة لإجلاء ضحايا على حمّالات. وغالباً ما تشهد إندونيسيا وفيات جراء انهيارات أرضية وفيضانات، خصوصاً في موسم الأمطار.

(فرانس برس)

(بصري مرزوقي/ Getty)

كورونا: إيران تواجه موجةً رابعة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

«أيّها المواطن العزيز: مع تمنّي الصحة والسعادة لكم، يؤسفنا إعلامكم بأنّ كورونا أصبح في موجته الرابعة ويبلغ ذروته. فعدد المصابين في معظم مناطق البلاد يتزايد بسرعة كبيرة. لذلك، ومن أجل الحفاظ على صحّتكم وأرواحكم وعائلاتكم، لا تخرجوا يوم سيزده بدر (آخر أيام عطلة النوروز الذي يخرج فيه الإيرانيون إلى المتنزهات) خارج البيت، وضعوا الكمامات، وتجنّبوا الزيارات العائلية وحفلات الأعراس والعزاء والأماكن المكتظة».

بعثت وزارة الصحة الإيرانية بهذه الرسالة إلى الإيرانيين عبر هواتفهم النقالة، في أول يوم من الشهر الجاري. رسالة تضمنت إنذاراً شديداً بشأن بدء الموجة الرابعة للجائحة.

وبحسب وزارة الصحة، يبدو أنّ الموجة الرابعة أكثر خطورة من الموجات الثلاث الأوَل.

في هذا السياق، قال نائب وزير الصحة، إيرج حريرجي، للتلفزيون الإيراني، إنّ الإيرانيين الذين لم يصابوا بكورونا من قبل سيكونون أكثر عرضة للإصابة بالفيروس في موجته الرابعة، متوقعاً ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بشكل كبير خلال الأسابيع المقبلة.

وبحسب بيانات وزارة الصحة الإيرانية، فإنّ أعداد الوفيات سجلت ارتفاعاً، خلال الأسبوعين الماضيين، بنسبة أكثر من مائة في المائة، إذ كان عددها اليومي في آخر يوم من العام الإيراني الماضي، أي في 20 مارس/آذار الماضي، 75 شخصاً، إلاّ أنّ الرقم وصل إلى 161 أول من أمس الأحد. كما أنّ أعداد الإصابات سجلت ارتفاعاً بنحو 50 في المائة، من 7 آلاف و540 إلى 11 ألفا و680 إصابة في الفترة نفسها.

ويعزو عضو اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا في إيران، مسعود مرداني، في حديثه إلى «العربي الجديد»، سبب تفشي كورونا مرة أخرى، وبدء الموجة الرابعة إلى «الإهمال من قبل المواطنين والمسؤولين»، مضيفاً أنّ الكثير من المواطنين، وبعد انخفاض أعداد الاصابات خلال الفترة الماضية إلى حدّ كبير: «تصوروا خطأً أنّ الجائحة قد انتهت وبات يمكنهم ممارسة حياتهم الطبيعية».

والمتّهم الرئيس في تفشي الموجة الرابعة لكورونا في إيران، هي احتفالات «النوروز» وعطل رأس السنة الإيرانية الجديدة التي بدأت يوم 21 مارس/آذار الماضي. وبدأت التحضيرات للاحتفال بالعيد قبل نحو شهر من حلوله، وقد استمرت العطلة نحو أسبوعين حتى الثاني من إبريل/نيسان الجاري. وخلال هذه الفترة، اكتظت الأسواق والشوارع بالمواطنين، وكثرت الزيارات العائلية والرحلات الداخلية خلال الأسبوعين الماضيين، أيام العطلة، ما أدى إلى تفشي كورونا، خصوصاً النسخة المتحورة الجديدة التي تعرف في إيران بـ «كورونا البريطاني» في مختلف المدن والمحافظات الإيرانية. ويشير مرداني إلى أنّ الشارع أهمل كورونا من خلال الممارسات الشعبية، كما لم تفرض السلطات قيوداً صارمة وتصوير الوضع على أنّه عادي.

وهنا يوجه مرداني اللوم إلى السلطات التنفيذية، وليس وزارة الصحة الإيرانية، إذ كان وزير الصحة سعيد نمكي، قد دعا الإيرانيين قبل بدء النوروز إلى عدم القيام برحلات وتجنب التجمعات والزيارات العائلية، ووصل به الأمر إلى رجاء المواطنين الالتزام بهذه التوصيات.

ويرى مرداني أنّ البطء في التلقيح هو أحد أسباب تفشي الفيروس، مشيراً إلى أنّ ما استوردته بلاده من لقاحات من الصين وروسيا والهند لا يغطي سوى واحد في المائة من عدد سكانها البالغ نحو 85 مليون نسمة، علماً بأنّ طهران قد حظرت استيراد اللقاحات الغربية مثل لقاح «فايزر» وتعمل على إنتاج عدة لقاحات تخضع للمرحلة الأخيرة من الاختبار على البشر. ويقول مرداني لـ«العربي الجديد» إنّها ستكون جاهزة قريباً.

وفي مواجهة الموجة الرابعة، لم تتخذ السلطات الإيرانية أيّ تدابير وقيود على المستوى الوطني، بل أعلنت فرض قيود في المدن «الحمراء» و«البرتقالية» مثل حظر الدخول إليها وحظر التنقل فيها من العاشرة مساء حتى الرابعة فجراً، وسط توقعات بتشديد القيود في هذه المناطق خلال الأيام المقبلة. وقال مرداني، في حديثه إلى «العربي الجديد»، إنّ احتواء كورونا في البلاد يتطلب «ضرورة مراعاة الإرشادات الصحية، مثل الالتزام بالكمامات خارج البيت والتباعد الاجتماعي وتجنب الرحلات والتجمعات البشرية والتعاون الشعبي، واتخاذ الإجراءات الجادة لتلقيح جميع المواطنين ضد الفيروس».

47 قضاءً أحمر

أعلنت وزارة الصحة الإيرانية أنّ عدداً من المناطق المصنفة «حمراء»، أي التي تشهد تفشياً كبيراً في أعداد الإصابات بكورونا، عرفت ارتفاعاً بنسبة 500 في المائة، إذ كان عدد هذه المناطق في آخر أيام السنة الإيرانية الماضية، أي يوم 20 مارس/ آذار الماضي، 9 أقضية فقط، لكنّها وصلت إلى 47 قضاءً أول من أمس الأحد.

تحقيق

مخدرات في اليمن

تجارة رابحة تستهدف الشباب المرهق

خلال السنوات الماضية، وتحديداً منذ بدء الحرب، تنشط تجارة المخدرات في اليمن، في وقت يحتّل طرفا النزاع، أحدهما الآخر، المسؤولية. وتلقى المخدرات إقبالاً من الشباب المرهقين من الحرب والبطالة

زكريا الكمالي

تحوّل اليمن إلى سوق مفتوح لتجارة المخدرات منذ بدء النزاع في عام 2015 (بين قوات حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً وعاونها التحالف السعودي - الإماراتي، والقوات التي تقودها حركة أنصار الله «الحوثيين»). وشهدت الأشهر الماضية ازدهاراً غير مسبوق في عمليات تهريب الممنوعات في مناطق سيطرة جميع الفصائل من دون استثناء. ولا يكاد يخلو يوم من دون عمليات تهريب وضبط للمخدرات التي تأتي غالباً عن طريق البحر مروراً باليمن وصولاً إلى دول الخليج، من خلال نافذين وأمراء حرب يستخدمون اليمن كمحطة للتصدير نحو السعودية بشكل خاص، ونظراً لقربها من الحدود السعودية، تُعدّ محافظة صعدة، معقل الحوثيين، إحدى أبرز المدن اليمنية في تجارة المخدرات، بالإضافة إلى شهرتها كأرض خصبة لزراعة الحشيش منذ عقود.

وتتخذ عمليات تهريب وتجارة المخدرات بُعداً سياسياً، ففي وقت يُحمل الحوثيون التحالف السعودي - الإماراتي مسؤولية إغراق اليمن بالمخدرات كونه المسيطر على كافة المنافذ البرية والبحرية منذ أواخر مارس/ آذار 2015، تقول الحكومة المعترف بها دولياً إن غالبية الشحنات المضبوطة في مناطقها كانت تتجه إلى مناطق الحوثيين الذين يعتمدون على هذه التجارة كمصدر للإثراء وتمويل حروبهم.

وشهدت عمليّة ترويج المخدرات تصاعداً لافتاً منذ مطلع العام 2020 وحتى شهر مارس/ آذار الماضي. فبعدما كانت البيانات الصادرة عن السلطات الأمنية، والتي تتحدث عن ضبط كميات تقتصر على عشرات الكيلوغرامات، بات الحديث عن كميات بالأطنان. ومنذ يناير/ كانون الثاني الماضي، كانت الكميات الشهرية المضبوطة تتراوح ما بين 4 و5 أطنان من المخدرات، لتحقق قفزة كبيرة بين أغسطس/ آب وأكتوبر/ تشرين الأول الماضيين، أي إلى أكثر من 17 طناً، كما يقول مصدر في الإدارة العامة للمخدرات في صنعاء لـ«العربي الجديد».

ويضيف أنه تأتي على رأس الكميات المضبوطة مادة الحشيش (بالأطنان)، فيما تتنوع باقي المواد المخدرة، التي تضبط كيلوغرامات منها. وتمكنت السلطات من ضبط كميات من مخدّر الميثامفيتامينات، وكميات من مادة الهيروين، وهما من أغلى أنواع المخدرات بالمقارنة مع الحشيش.

ويلجأ تجار المخدرات إلى استغلال اللاجئين الأفارقة في عمليات التهريب من اليمن إلى السعودية، نظراً لعدم إمكانية التشكيك بهم أثناء اجتيازهم المحافظات سيراً على الأقدام في الغالب، بحثاً عن فرص عمل في دول الخليج. وقالت وزارة الداخلية في صنعاء، إنّ عمليات الضبط خلال أغسطس/ آب وحتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضيين، أسفرت عن اعتقال أكثر من 500 متهم من جنسيات أجنبية، فضلاً عن المئات من الجنسية اليمنية.

ويقول الناطق باسم وزارة الداخلية (الخاضعة للحوثيين) عبد الخالق العجري، إن «السعودية هي التي تقف وراء عملية الترويج الكبيرة، وأن النظام السعودي أفرج عن نحو 3000 سجين يمني على أراضيه، شرط العمل في تجارة المخدرات في اليمن». ولم يتسن لـ«العربي الجديد» الحصول على تعليق من السلطات السعودية رداً على تلك الاتهامات. لكن الحكومة الموالية للرياض تعلن بين الحين والآخر عن ضبط كميات من المخدرات في مناطقها، وتقول إنها كانت في طريقها إلى الحوثيين.

وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعلنت قوات خفر السواحل اليمنية التابعة للحكومة الشرعية، عن إحباط محاولة تهريب 730 كيلوغراماً من المخدرات قادمة عبر البحر، بعد ضبط سفينة قبالة سواحل المهرة، على متنها 6 بحارة إيرانيين وباكستاني، بعد سلسلة من العمليات المماثلة في محافظتي مأرب والجوف.

إفلات من العقاب

وينص القانون اليمني على تنفيذ عقوبة الإعدام بحق المدان بتهمة تهريب المخدرات أو زراعتها أو المشاركة في تصنيعها، والسجن لمدة تراوح ما بين 15 و25 عاماً، لمن تثبت إدانته بحيازة أو نقل أو ترويج أي مواد مخدرة. ويقول مصدر قضائي لـ«العربي الجديد»، إن السلطات الأمنية في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية تفرج عن العشرات من تجار المخدرات الذين يتم ضبط كميات صغيرة معهم، في وقت ما زال عدد كبير منهم في السجون، من دون صدور أي أحكام بحقهم. ويذكر المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته لاعتبارات أمنية، أن هناك خوفاً لدى القضاة ومسؤولي النيابات من إصدار أحكام ضد تجار المخدرات، لعدم وجود سلطة حقيقية للدولة تقوم بحمايتهم من ردود فعل عصابات التهريب، وخصوصاً أن عدداً من القضاة تلقوا تهديدات مباشرة بالقتل في حال أصدروا أحكاما ضدهم.

وكما يفلت تجار المخدرات من العقاب، يبدي خبراء تخوفهم من عدم إتلاف الكميات المضبوطة أو إعادة بيعها، وخصوصاً أن الأرقام التي يتم الإعلان عن ضبطها لا تتطابق مع تلك التي تتلقاها النيابة العامة وتنشرها وسائل الإعلام الرسمية.

سوف رائجة

ظلّ اليمن منطقة عبور لتجارة المخدرات إلى دول الخليج، وتحديداً السعودية، على امتداد العقود الماضية. ونظراً لانعدام القدرة الشرائية في المجتمع اليمني الفقير، بقيت نبتة القات التي تحتوي على مواد مخدرة أيضاً، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أمراً أساسياً بالنسبة لليمنيين.

وخلال السنوات الخمس الماضية من الحرب، ومع تشديد السعودية قبضتها على الشريط الحدودي، لم تعد الطريق صعدة وحجة نحو الأراضي السعودية كما كان في السابق، رغم تأكيدات مصادر محلية أن هناك تسهيلات من الجانبين تعمل على تمرير الشحنات، وخصوصاً الكوكايين والهيروين.

ونظراً لعدم قدرة اليمنيين على شراء المواد المخدرة من الكوكايين والهيروين، تؤكد مصادر أمنية لـ«العربي الجديد»، أن غالبية المواد المخدرة التي تنفّس بشكل واسع في أوساط الشباب اليمني هي الحشيش ومادة الكبتاغون، فضلاً عن عقاقير طبية مخدرة يتم تهريبها وتسميتها في أوساط المدمنين بأسماء مبتكرة، مثل «أوباما» و«حب الشباب» و«القرامط».

وبحسب مصادر طبية، فإن العقاقير الطبية بدأت تلقى رواجاً كبيراً في أوساط الشباب نظراً للضغوط النفسية التي خلقتها الحرب، ما رفع سعر الشريط الواحد منها والمؤلف من 10 حبّات فقط، من 120 ريالاً إلى نحو 4 آلاف ريال يمني (نحو 6 دولارات).

ويقول أمجد الشرعبي، وهو صيدلي في مدينة تعز، لـ«العربي الجديد»، إن غالبية الصيدليات توقفت عن بيع تلك العقاقير نظراً لخطورتها، ويتعرض أصحاب الصيدليات إلى تهديدات بقوة السلاح لبيعها من دون وصفة طبية، ويشير إلى أن العقاقير، وخصوصاً ديازيبام وأمفيتامين، تشكل خطورة كبيرة على الشباب، نظراً لقدرتها على تحويل متعاطيها إلى مدمن في وقت قياسي خلافاً للحشيش، كما تؤدي إلى تدمير خلايا الجهاز العصبي.

أما الحشيش، فلا يمكن الحصول عليه بسهولة نظراً لارتفاع سعره. وتقول مصادر لـ«العربي الجديد»، إن سعر الكيلوغرام الواحد من الحشيش في اليمن يقدر بنحو 400 ألف ريال يمني (نحو 500 دولار أميركي)، فيما يُباع ثُمن الكيلوغرام من الأصناف الرفيعة بنحو 70 ألف ريال يمني (نحو 279 دولاراً).

ودفع الانتشار الكبير للمخدرات في البلاد السلطات الرسمية إلى تكثيف الرقابة، وإن كانت تشكو من ضعف في الإمكانيات. ويقول مدير إدارة مكافحة المخدرات في مدينة تعز اليمنية فؤاد مهيوب: «هناك عمليات ضبط تتم بشكل مستمر، لكننا نعمل ضمن إمكانيات بسيطة للغاية»، ويقول لـ«العربي الجديد»، إن الكميات المضبوطة والمعلن عنها فقط في كافة المدن اليمنية خلال العام الجاري، تشير إلى أن الوضع قد أصبح في مرحلة الخطر أكثر من أي وقت مضى. وفي وقت كشف أن غالبية الأصناف المخدرة المضبوطة هي «الحشيش الطبيعة» و«القرامط» و«الكبتاغون»، يشير مهيوب إلى أن الفئة العمرية المستهدفة من قبل تجار المخدرات هي ما بين 18 و30 عاماً، وقد تشمل تلاميذ المدارس.

حوثيون يتلفون كمية من المخدرات في صنعاء عام 2019 (محمد حويس/فرانس برس)

17
طناً من المخدرات ضبطت بين أغسطس وأكتوبر الماضيين، بحسب مصدر بالإدارة العامة للمخدرات في صنعاء

أطباء المغرب محرومون من العطل

تتكرر مطالبة الجسم الطبي في المغرب، وزارة الصحة، بالحصول على الإجازات السنوية بعد عام صعب، اضطروا خلاله إلى أن يكونوا في الصفوف الأمامية لمواجهة كورونا، وذلك بعدما تغلب عليهم التعب والإرهاق

داخل مركز صحي في المغرب (جلال هرشدي/ الأناضول)

الرباط ـ عادل نجدي

«بعد عام من المعاناة في ظلّ تفشي جائحة كورونا، وما ترتب عليها من أخطار وعواقب من جراء الضغوط النفسية والاجتماعية والصحية، نُحرم من الاستفادة من الإجازات السنوية والرخص». هذا ما يقوله الطبيب احمد من معاناة الجسم الطبي والتمريضي في المغرب، الذين اضطروا إلى العمل ساعات إضافية في ظل تفشي الوباء، وذلك بعدما لم يتمكن المئات منهم من الاستفادة من الإجازات السنوية.

يضيف احمد، لـ «العربي الجديد »: «الأمر منهك نفسياً، وحالي لا يختلف عن حال جميع زملائي. ويبدو لي الأمر وكأننا نعيش في سجن مفتوح. قبل الجائحة، كان يمكن التنفيس عن ضغط العمل من خلال الخروج ورؤية الأصدقاء والأهل في أيام العطل. لكن اليوم، ورغم انخفاض أعداد الإصابات، نحرم من الاستفادة من العُطل الإدارية، الأمر الذي يضاعف معاناتنا».

وكان يفترض أن يحصل الأطباء والممرضون على عطلة للراحة في ظل كل ما عانوه من ضغط نفسي وإجهاد، إلا أن ذلك لم يتحقق. وقبل أيام، حذر هؤلاء من «تدهور أحوال العاملين في القطاع الصحي النفسية نتيجة لاستنزافهم مهنياً»، مطالبين وزير الصحة خالد آيت الطالب بالسماح لهم بالاستفادة من عطلهم السنوية.

في هذا الإطار، أعلنت النقابة الوطنية للصحة العمومية التابعة للفيدرالية الديمقراطية في الرباط، سلا القنيطرة، عن قلقها بسبب الأزمة الخانقة التي يشكلها اليوم استمرار وزارة الصحة في تعليق الرخص الإدارية، وحرمان الأطر الصحية بكل فئاتها من الاستفادة من عطلها لأكثر من سنة.

وبحسب النقابة، فإن العاملين في القطاع الصحي يُستنزفون مهنياً ونفسياً، وقد أصيب كثيرون بالفيروس وتوفي بعضهم.

> الطواقم الطبية ظلت تعمل طيلة فترة تفشي الجائحة وادت واجبها
>
> عدد كبير من الأطباء لم يستفد بعد من عطله، ما يؤثر سلباً على صحته

كما أن عدم قدرتهم على الحصول على عطل يريحهم، خصوصاً في فترات العطل المدرسية، إذ يضطرون إلى رعاية أطفالهم طوال اليوم. وتلفت النقابة إلى أنه «رغم العمل المضني وحالة التعب الشديدة والانهيار النفسي والجسدي بين العاملين في القطاع الصحي، والضغوط النفسية، لم تأخذ الوزارة كل ما سبق في الحسبان وتسمح للعاملين في القطاع بالاستفادة من العطل التي تعتبر حقاً مكتسباً لجميع الموظفين والمستخدمين بقوة القانون، وهي ليست هبة من أحد».

إلى ذلك، يقول الكاتب العام للنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، المنتخب العلوي، لـ «العربي الجديد»، إن عدداً كبيراً من الأطباء لم يستفد بعد من عطله، الأمر الذي يؤثر سلباً على صحته، مشيراً إلى أن وزارة الصحة تقترح إمكانية الاستفادة من العُطل الإدارية لصالح الأطباء، على ألا تكون رسمية. وبسبب النقص الكبير في عدد العاملين في القطاع الصحي، يتوجب على الطبيب الراغب في الحصول على عطلة إيجاد زميل له ليحل محله».

ويرى العلوي أن الأطباء بذلوا جهوداً جبارة منذ بدء تفشي الجائحة، داعياً الطالب إلى «إعادة بحث إمكانية الاستفادة من العطل الإدارية، ولو استدعى الأمر دراسة كل حالة على حدة، وضمان ألا يحصل أطباء على إجازات دفعة واحدة، مع طرح إمكانية تعويض الطبيب مادياً، بإعطائه راتب شهر إضافيا لمن أراد».

وبحسب النائب البرلماني عن حزب التقدم والاشتراكية، والقيادي النقابي مصطفى الشناوي، فإن منع الجسم الطبي والتمريضي من الاستفادة من العطل السنوية زاد من معاناته ومعاناة العائلات، خصوصاً في ظل وجود نقص كبير في أعداد الأطباء والممرضين، عدا عن البنية الهشة للقطاع الصحي».

ويلفت، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تلك الطواقم ظلت تعمل طيلة فترة الجائحة وأدت واجبها، كما قدمت تضحيات وقد لقي البعض حتفه من جراء إصابته بالفيروس، وبالتالي من الواجب تلبية مطالب هؤلاء العاملين في القطاع الصحي الحكومي». وكان قرار إلغاء العطل الصيفية للجسم الطبي والتمريضي قد أثار غضب هؤلاء ضد الطالب، بسبب ما يعانونه من إجهاد بسبب تضاعف عملهم منذ بدء تفشي الجائحة في البلاد. وأثار القرار الذي أصدرته وزارة الصحة، في 3 أغسطس/آب الماضي، غضباً كبيراً في صفوف العاملين في القطاع الصحي، الذين لطالما راهنوا على «استراحة محارب» قبل العودة ومواصلة المعركة ضد فيروس كورونا.

وفي أغسطس/آب الماضي، أصدر الطالب مذكرة استعجالية موجهة إلى جميع الأطر الصحية في المغرب، تتضمن تعليق منح رخص العطلة السنوية بسبب تزايد انتشار وباء كورونا. وأمر في مذكرته الموجهة إلى مسؤولي الوزارة ومدراء المراكز الاستشفائية الجامعية، والمدراء الجهويين للصحة ومدراء معهد باستور ومدراء معاهد الصحة وغيرها، توقيف منح رخص العطل بسبب تفشي الوباء.

أميرة أصبحت «أماً بديلة» بعد أسر والدتها

تتبع الأسيرة نسرين أبو كميل، والدة أميرة، في سجون الاحتلال، بعدما لُفقت لها تهمة تصوير مناطق حساسة في خلال زيارتها لأسرتها في مدينة حيفا

غزة ـ أمجد ياغي

تحوّلت الشابة أميرة حازم أبو كميل البالغة من العمر 17 عاماً اليوم، إلى ربة منزل بعدما اعتقلت والدتها عندما كانت إلى جانبها، في خلال زيارتهما منزل العائلة في مدينة حيفا المحتلة، لتوصي الأم لحظة الاعتقال طفلتها البالغة من العمر حينها 11 عاماً بأخيها الرضيع أحمد الذي لم يكن يتجاوز ثمانية أشهر. والوالدة المعتقلة تعسفاً، تركت أولادها فراس (13 عاماً) وفارس (12 عاماً) وهو الأكثر تعلقاً بوالدته وأميرة (11 عاماً) وملك (9 أعوام) ووالياً (6 أعوام) ونادين (3 أعوام) وطفلها الرضيع أحمد. ومع سنوات الاعتقال تغيرت حياة الأسرة، إذ دخل فارس الجامعة وهو اليوم طالب في قسم المحاسبة وإدارة الأعمال في الجامعة الإسلامية في غزة، بينما يعمل فارس في محل للألبسة.

وعن لحظات اعتقال والدتها، تخبر أميرة التي لا تخفي شعورها بضيق كبير، «كنت أحمل شقيقي أحمد، لتخطر برأسي أفكار كثيرة عن مستقبلنا في ظل غياب أمنا، خصوصاً أنّ شقيقي في حاجة إليها، إضافة إلى أننا عائلة كبيرة مؤلفة من سبعة أشقاء». تضيف: «لم أكن أعرف التعامل مع أحمد، كنت أستشير جدتي بأموره. مثلاً عندما يصيبه برد أو مغص في المعدة كانت جدتي ترشدني إلى كيفية إعداد الحليب له مع بعض الأعشاب المفيدة، لتخفف عنه بعض الألم. ومع الوقت أصبحت على دراية بطرق التعامل مع الأطفال». وتكمل أميرة رحلة الأمومة المبكرة، فبعد 17 يوماً من اعتقال والدتها، تلقت العائلة اتصالاً من الأم طلبت فيه من أميرة الحرص على العائلة ومساندة أفرادها، مؤكدة أنها لم تعد تلك الطفلة الصغيرة، فهي أصبحت مسؤولة عن تلك العائلة بأكملها. وبعد الاتصال الأول، تلقت العائلة ثاني اتصال بعدها بأربعة أشهر، لتغيب الأم عن العائلة قرابة 29 شهراً، نتيجة التنقلات بين السجون قبل أن تستقر في سجن دامون بمدينة حيفا المحتلة. وبعد هذه الفترة أصبح التواصل عبر المحامين العرب في الداخل الفلسطيني.

من جهته، يخبر حازم أبو كميل (48 عاماً) زوج الأسيرة نسرين، أنّ طفلته أميرة تحولت إلى ربة منزل تشبه والدتها، وهي تتحضر للعام الدراسي المقبل وتحاول إنجاز الدراسة في فترة الصيف من أجل قضاء وقت مع والدتها بعد الإفراج عنها. ووصف الوالد طفلته الكبرى بـ«الأم الذكية التي لا تختلف عن أمها، خصوصاً أنّها حُرمت من الطفولة بصورة مباشرة لرفضها ترك أشقائها من دون رعاية».

وعلى الرغم من الشوق، فإنّ نسرين رفضت زيارة أطفالها لها في داخل السجن، نظراً إلى أنّ الإجراءات الإسرائيلية تفرض عليها في حال الزيارة التنقل من مدينة حيفا إلى بئر السبع في الجنوب، إضافة إلى رفض الأم فكرة مشاهدة أطفالها لها مكبّلة اليدين من دون أن تتمكن من لمسهم أو ضمهم إلى حضنها بسبب الزجاج الفاصل.

مسؤولة عن إخوتها منذ اعتقال والدتها (محمد الحجار)

تنتظر إطلاق سراح أمها بعد أشهر (محمد الحجار)

فتفهمت أميرة رغبة أمها في وقت لاحق، وتحوّلت إلى رعاية العائلة بمساعدة جدتها. وعندما يحلّ عيد الأم، تخبر أميرة أنهم يشترون الهدايا لوالدتهم، ثمّ يحتفظون بها فوق الخزانة لتقديمها لها بعد الإفراج عنها. يُذكر أنّ الأم كانت قد سُجنت قبل ثلاثة أيام من عيد ميلاد ابنتها نادين الثالث، فوعدتها بجلب الهدايا لها. ومذ ذاك الحين امتنعت العائلة بأكملها عن الاحتفال بأيّ عيد ميلاد، حتى إطلاق سراح الوالدة. وتكمل أميرة بغصة، أنّه قبل عام، كان زفاف ابن عمها الأول، وقد رفعت العائلة حينها صورة الأسيرة الأم، لتبقى موثقة في شريط الفيديو. ويتكرر الألم في فترة الأعياد، خصوصاً في شهر رمضان إذ يكبر الحنين حول موائد الإفطار والسحور وفي خلال العيد. واليوم تتمنى أميرة أن يكون شهر رمضان المقبل الحلقة الأخيرة من مسلسل المعاناة، قبل الإفراج عن والدتها كما هو مقرر في 17 أكتوبر/ تشرين الأول من هذا العام. وعند عودتها، ستجد الأم ابنتها الصغيرة وقد تحوّلت إلى طاهية ماهرة تجيد الطبخ والعجن وإعداد الخبز المنزلي بالطريقة نفسها التي كانت تعدّه هي. في آخر اتصال تلقته أميرة من والدتها في الرابع من مارس / آذار الماضي، كان «الحديث مشوّقاً» بحسب ما تقول. وإذ هي تجهل موعد الاتصال التالي، فقد طلبت منها تزويدها بمقاساتها حتى تحضر لها ثياباً ملائمة ترتديها فور إطلاق سراحها. كذلك طلبت منها تجهيز المنزل لتعود إلى مكانها الأساسي بين أولادها، ووعدتها بأنّ الأيام الجميلة ما قبل الاعتقال سوف تعود.

وعن رحلتها مع «الأمومة»، تقول أميرة إنّ «التربية صعبة.. عشتُ تفاصيل كثيرة، كنت استعين بنصائح التربية من برامج يوتيوب، خصوصاً في مرحلة تربية أخي الرضيع أحمد»، لافتة إلى أنه «لا يعرف والدته إلا من خلال الصور»، واصفةً إيّاه بـ«المشاغب الذي يخبر الأطفال عن سجن والدته».